(٤)

ومصر وحدها تدفع كل الحساب ..

يقول آدم سميث فى «ثروة الأمم» إن كل مطالبة مالية لابد أن يسددها إنسان ما مهما طال الزمن.

وعلى المواطنين فى أى دولة أن يسدد كل منهم المطالبة المالية الخاصة به ، وإلا فإن «المجموع» أو الوطن هو الذى سيسدد فى النهاية.

وعندما تتراكم المطالبات المالية (فواتير أو بيلز) دون تسديد تبيع الأمة أرصدتها أو غطاءها الذهبى لكى تسدد فواتير الكسالى والمضيعين والجهلاء والمخربين..

وشيئا فشيئا تهبط عملة البلد فى الأسواق ، ومع هبوط العملة يهبط البلد نفسه وتهبط قيمة الشعب فى سوق الأمم..

فنحن عندما نرمى الجنيه المصرى عند أقدام الذين يجمعون العملة الصعبة ليستوردوا بضائع بدون تحويل عملة ، فإننا فى الحقيقة نرمى بأنفسنا ذاتها ونذل أنفسنا.. لأن عملتنا هى نحن ، والجنيه المصرى مواطن عزيز لا يجوز إذلاله ولا يجوز رميه عند الأقدام.. كلنا نعرف أن العامل المصرى اليوم بمعناه الذى ذكرته آنفا وعلى كل المستويات لا ينتج إلا ربع الإنتاج المطلوب منه وليست لدينا مع الأسف قوانين رادعة بما فيه الكفاية تمكننا من إرغام الكسالى والبلطجية والفهلوية على الشعور بالحياء.. بل إننا نعمل عكس ذلك.

ووزارة العمل عندنا تعتقد أن وظيفتها هى الدفاع عن أى عامل سواء عمل أم لم يعمل قام بواجبه أم لم يقم.

والسياسية التعليمية عندنا سياسة تخريب لأنها لا تعد الناس لخدمة الوطن بل تعدهم لخدمة أنفسهم وحدهم بالمزاج ، وليس فى مصر أب

واحد أو أم واحدة لا يصرّان على أنه من حق كل أولادهما أن يدخلوا الجامعة ، وتسعون فى المائة من هؤلاء الأولاد والبنات لا يصلحون للجامعة ولا تصلح لهم الجامعة ، ولكننا نحن فتحناها لهم على مصراعيها وقلنا لهم: تفضلوا فادخلوها بسلام «وعليها بوسة» وليسانس أو بكالوريوس كما..

ودخول الجامعة والتعليم فيها أرخص من دخول السينما..

وكل هذه مصاريف والحساب يجمع..

ومادمنا قد فتحنا لهم أبواب التعليم مجانا فقد كان لابد أن نضمن لهم التوظف لأن معظم الخريجين اليوم لا يصلحون إلا للتعطل والتسكع على الأبواب ، وليس من صالحنا أن يظل شباب – المفروض أنه متعلم – يتسكع فى الطرقات ، فحشرناهم حشرًا فى مصالح الدولة وشركات القطاع العام..

وهم هناك لا يعملون ، فهم أولاً لا يعرفون كيف يعملون وثانيا ليس هناك ما يعملونه ، ومادامو لا يعرفون كيف يعملون فنحن لا نستطيع توظيفهم فى وظائف التعامل مع الجماهير: فى البريد مثلاً وفى سكة الحديد أو أى شىء يحتاج إلى عمل جاد مستمر..

واذهب إلى مكاتب البريد والتلغراف ومحطات سكة الحديد وتأمل نقص الموظفين.. ثم اذهب إلى مصلحة الاستعلامات وإدارات السياحة أو التليفزيون أو الإذاعة وانظر كيف يتكدس الموظفون بلا عمل على الإطلاق ، ومجلس الشعب إلى جواره مبنى هائل من عشرة طوابق كلها محشوة بالموظفين كما يحشى الحمام بالفريك وقد حسبناها مرة: لكل نائب أربعة موظفين ونصف؛ وهذه كلها مصاريف وتكاليف وخسائر والحساب يجمع.

ونحن فى بلد يعتمد فى ثروته أساسًا على اليد العاملة ، واليد العاملة هذه مادة خام لابد أن تصنع وتعد للعمل والتصدير على أساس حاجات السوق ومطالبه لا على مزاج المساخيط.

وسوق العمل الآن أصبحت سوقًا دولية يتزاحم عليها الناس ويتأهلون لها بكل سبيل لأن المواطن العامل فى الخارج مكسب مضاعف للأمة فهو يخفف عبء البطالة أو البطالة المقنعة من ناحية ويضيف إلى الثروة القومية كسبًا آتيا من بعيد من ناحية أخرى ، فماذا نعمل نحن لإعداد مادتنا الخام للتصدير..

من المؤسف الشديد أننا حتى فى هذا الميدان نتراجع ، ونوعية المصرى المصدر اليوم نوعية أسيفة ، وكان من الممكن أن نكسب من ورائها الملايين لو أننا أحسنا الإعداد. وقبل سنوات كان الطباخ المصرى قيمة للبيت الذى يعمل فيه وكانت المربية المصرية موضع تفاخر بين الناس..

وفى السعودية مثلا يعمل نحو المليون مصرى ، ثمانون فى المائة منهم رواتبهم بين الألف والألفين ريال فى الشهر ، كان من الممكن أن نعدّهم للعمل بطريقة محكمة وعلى أساس خطة موضوعة فيكسب الواحد منهم خمسة آلاف ريال فما فوق فى الشهر الهجرى الواحد.. لأن الناس فى الدنيا كلها يبحثون عن العامل الجيد الأمين وهم مستعدون لأن يدفعوا له حقه وزيادة لأن معظم البلاد التى حولنا بلاد نامية تعمل بجهد فى النهوض ، واليد العاملة قليلة ولهذا فهى تستورد العمال والكفاءات والمتخصصين بالألوف.

فهل نحن نتبين حقيقة هذه السوق وما يمكن أن نكسب منها ، ونكون إلى جانب ذلك مشاركين فعلا فى عملية النهوض لا مجرد متكسبين أو قل متسولين؟

لقد سمعت لوزير الهجرة أو المهاجرين تصريحًا عجيبًا.

فسيادة الوزير يرى أن ننشىء مكاتب مهاجرين فى السفارات!

وهذا أعجب وأغرب اقتراح يمكن التفكير فيه؟

وماذا يعمل والله السيد ملحق المهاجرين فى السفارات؟ سيأخذ الباسبور الأحمر وسننشىء له المكتب وندفع له الألوف ويشترى السيارة ويتمتع بالسموحات الجمركية ولا شىء سوى ذلك..

ملحق المهاجرين فى سفارتنا فى السعودية مثلاً ماذا يمكنه أن يعمل؟

إن معظم العمل هنا تقوم به شركات ، والشركات تريد أن تشترى اليد العاملة الأجنبية لتكسب من ورائها ، وهى تعطيها على قدر ما تكسب منها..

ولا دخل هنا إطلاقًا للسفارة ومن يعملون فيها..

وأقص عليكم قصة من تجاربى.

كنا نعمل فى الكويت ، كنت أعمل فى الجامعة وفى الصحافة ، وكان لى فى الصحافة هناك مركز أحمد الله عليه وهناك أيضًا كان يعمل الأستاذ الدكتور أحمد زكى ونخبة ممتازة من الصحفيين معظمها من المصريين..

وفى كل جريدة ومجلة كان إخواننا الصحفيون يعملون بنجاح..

وفجأة قالوا لنا: لقد عينت الحكومة موظفا من رجال الإعلام بدرجة وزير مفوض..

ونظر بعضنا إلى بعض وقلنا: وماذا سيعمل المحروس؟

هل سيساعدنا على أداء مهامنا أم سيتوسط لنا عند الصحف؟

لا هذا ولا ذاك.

وسيادة الوزير الموظف الإعلامى قال إنه لابد أن يحجز لنفسه شقة أو فيلا لأنه – كما قال – بصفته ممثلا للإعلام المصرى لابد أن يستقبل رؤساء التحرير وكبار الصحفيين ، ووجد سيادته فى اعتمادات الدعاية والإعلام مبلغًا متوفرًا فأخذه واشترى «للمكتب» سيارة مرسيدس واتخذ لنفسه سائقا، مثله فى ذلك مثل السفير.

والسفير الذى أشير إليه هنا من كبار الدبلوماسيين ، وهو موجود والحمد لله يستطيع أن يؤيد ما أقول.

ودون أن يكون للسيد الوزير المفوض الإعلامى عمل أصبح هذا السيد المحترم يكلف الدولة مبلغًا طائلاً حقًا ، وبينما كنا نحن رؤساء التحرير أو كبار المحررين أصبح السيد الوزير المفوض الإعلامى يطلب الموعد من رؤساء التحرير الكويتيين وينتظر الإذن بالمقابلة ، ثم وقع خلاف بينه وبين السفير، لأن سيادته أصر على أن تكون رأسه الكريمة برأس السفير..

أى أن سيادته أصبح عبئا على الدولة ، ومشكلة للسفارة ومصدر تعب للصحفيين المصريين ، لأنه بسلامته بدأ يكتب التقارير ويضعها فى ظروف تحمل عبارة سرى جدا ويرسلها فى حقيبة دبلوماسية خاصة به..

وكلها مصاريف.. والحساب يجمع.

وألطف من ذلك أنه كان فى السفارة ملحق عمالى.

وماذا كان سيادته يهبب؟

الذى سمعناه أن سيادته كان يبذل جهودا جبارة فى توظيف أقاربه ، وكان هناك ملحق طبى أو صحى.. لا أدرى ماذا كان اسم وظيفته بالضبط، وهذا الملحق الطبى كان يريد – أو هكذا قالوا فى مبررات تعيينه – أن يساعد الأطباء المصريين فى عملهم ولما كانوا جميعا من خيرة الأطباء ، وكل منهم أستاذ فى ناحية تخصصه فقد أصبح الملحق الطبى مريضًا نتيجة للبطالة الدائمة التى يعيش فيها ، ووظيفة «مريض» هى الوظيفة الوحيدة ذات العلاقة بالطب التى كان صاحبنا يستطيع شغلها، وأؤكد لسيدى العزيز وزير الهجرة والمهاجرين أن ملحقه فى السفارات لن يكون له أى عمل على الإطلاق بل أؤكد أنه سيكون مشكلة للسفارة وللمهاجرين.

والغريب أن سيادة الوزير يصرح بذلك بينما يقرر مجلس حكماء الاقتصاد ضرورة التوفير فى نفقات التمثيل الدبلوماسى وتكاليف السفارات..

والذى أعرفه أنا هو أن سفاراتنا فى الخارج تحمل فعلاً أضعاف ما يلزمها من الموظفين.

وفى يوم من الأيام كنت أدير معهد مدريد وليس معى من المصريين إلا سكرتير واحد كان يقوم بالحسابات والمكاتبات على أحسن وجه..

والآن فى نفس المعهد - باسم الله ما شاء الله - أربعة أو خمسة بل هناك ملحقان ثقافيان: واحد فى السفارة وواحد فى المعهد.

وكلها مصاريف.. والحساب يجمع.

□□□

إن ثروتنا هى اليد العاملة ولكن هذه اليد العاملة فى حاجة إلى إعداد والإعداد هنا أخلاقى أولا ومهنى ثانيا..

فهل نحن نعدّ المواطن المصرى وتثقيفه وإفهامه مثلا أن الأمانة فى العمل هى أهم ما يطلبه صاحب العمل فى الخارج؟

وهل نحن نعلمه كيف يكسب ثقة من يعمل عندهم حتى يصبح عضوا لا يستغنى عنه فى العمل الذى يعمل فيه؟

إن أنجح المصريين العاملين فى الخارج هم الصعايدة ، إخواننا أبناء الصعيد الذين ينبغى أن ننحنى لهم إجلالا واحتراما. وهم ناجحون لأنهم بحكم تقاليدهم فى قراهم يعدون إعدادا خلقيًا متينًا.

والمعلم المصرى ثروة قومية وقيمة حضارية وهو يكسب كيف يشاء ، لأنه بأخلاقه المتينة وصبره على العمل ومهارته فيه عرف كيف يفرض نفسه على العمل..

حقًا إنهم يحاولون الاستغناء عن البنائين المصريين باللجوء إلى المبانى سابقة التجهيز ، والذين يقومون بها معظمهم من الكوريين والفليبينيين لأننا نحن لم ننتبه لذلك ، وكان جديرًا بنا أن نعد البناء المصرى للقيام بعمليات تركيب البيوت سابقة التجهيز (بريفاب) لكى يكون له دائمًا

مكانه فى عمليات البناء ، فى هذا سبقنا الكوريون والصينيون والفليبينيون والهنود..

وهذه المبانى التى يقوم بتركيبها الكوريون ومن إليهم هى أسوأ ما يمكن أن نتصوره من منشآت.

فإنك تتسلم المبنى اليوم ، ومن اليوم الأول تبدأ مشاكله ومتاعبه ، ولو كانت لدينا دراسات خاصة بتطورات العمل وأساليبه لكنا نحن المصريين فى مقدمة العاملين فى ميادين هذا النوع من المبانى ، وكنا نستطيع أن نقوم به بإتقان عظيم..

ولكن غيرنا سبقنا واستولى على السوق.

وفى مصر فيما أعلم جامعة تسمى نفسها جامعة التكنولوجيا هى جامعة حلوان ، وأصحاب الأمر فيها وفى جامعة الإسماعيلية أيضًا يقولون إنهم يسابقون الزمن ويدرسون المستقبل ، وعميد كلية الطب فى جامعة الإسماعيلية قال مرة إن كليته هى الأولى بين كليات الطب فى مصر ، والكلام عندنا رخيص ، وقليلون جدا هم الذين يفكرون فى صالح مصر.

هذه الجامعات الجديدة كلها لا أظن أن واحدة منها سمعت بموضوع تنظيم العمالة وتصنيع اليد العاملة لتصديرها ، كل ما هناك وظائف وتلاميذ وخطب ومذكرات وقرارات وكلها مصاريف والحساب يجمع..

□□□

وعندنا فى مصر مصانع تستطيع أن تغطى الكرة الأرضية بإنتاجها ، لو اتجهنا إلى تحسين نوعية العامل ومحاسبته بالعدل والقسطاط: مكافأة المنتج ومعاقبة الكسلان. والبلطجى والفهلوى.

وأيام زمان ، أيام كان يوجد فيما يقولون إقطاع ودكتاتورية رأس المال ، كان بلد واحد من بلاد مصر وهو دمياط يفرش بيوت العالم العربى كله بالأثاث ، وكان هذا البلد المصدر الأكبر للأحذية فى العالم العربى كله ،

وكان صانع منتجات الألبان الأول.. لأن صاحب المصنع كان يحاسب العامل بما يرضى الله لا بما يرضى غرور الذين يقولون أنهم يحمون ما يسمى بمكاسب العمال ، والعامل الحق ليس فى حاجة إلى من يدافع عن مكاسبه لأن سلاحه الأول هو عمله وإنتاجه ، ولم أر فى حياتى مصنعا يفرط فى عامل كفء ، وفى يوم من الأيام قال محرر للأستاذ أميل زيدان: يعنى تعطى العامل فى الماكينات أكثر مما تعطينى؟ فكان الجواب: أنا لا أعطى أحدًا شيئًا ، إنما أنا أعطيكم مما تعطوننى ، فأنتم الذين تعطون أنفسكم ، وهذا العامل الذى لا ترضى أنت عنه يساوى عندى وزنه ذهبًا لأنه يا عزيزى يحافظ على ماكينة نعيش كلنا منها: أنا وأنت وهو.

□□□

المشكلة الاقتصادية فى مصر مشكلة الإنسان المصرى.

وقد جاء الوقت الذى نسلك فيه مسلكًا جديدًا حيال مشكلة هذا الاقتصاد المريض منذ أيام سيدنا يوسف عليه السلام..

حرام أن نسىء إلى العمال باسم مكاسب العمال.

وحرام أن يفرق أولو الأمر بين العمال فيسمى بعضهم «القاعدة الشعبية العريضة» ويسمى بعضهم الآخر «بالأفنديات» إننا كلنا عمال ، كلنا خدم لهذا الوطن وخدم لأنفسنا فى نفس الوقت ، والتفاضل بيننا لا يمكن أن يكون على أساس اسم العمل ، بل على نوعه ومستواه وحرام أن يستخدم العمال – وهم نحن جميعا – لأغراض سياسية.

وحرام أن نفصل بين سياسة التعليم والأزمة الاقتصادية لأن المصرى إذا أحسنا تعليمه أصبح منتجًا واعيًا وشارك فى حل الأزمة الاقتصادية.

وحرام أن يعتقد رجال الإعلام أن وظيفتهم تنقسم إلى قسمين: الإعلام السياسى والتسلية ، لأن الوظيفة الأساسية للإعلام هى المساهمة فى تكوين الإنسان المصرى وإعداده للحياة خلقيًا ومعنويًا ، وبدلاً من أن نحول قضية

تنظيم الأسرة إلى نكتة تسمى «انظر حولك» ينبغى أن يدرس الموضوع دراسة جديدة ونخاطب الناس عنه فى الإذاعة والتليفزيون على أساس التنوير والتفهيم.

حرام أن نقول إن الاقتصاد المصرى يعانى لأن الذى يعانى فعلاً هو الإنسان المصرى ، ومن فى الدنيا يقول إنه من حسن التربية أن نستورد الدواجن من الصين لنبيعها فى جمعيات استهلاكية فى القرى للفلاحين.. وحرام جدًا أن تنصرف الفلاحة المصرية عن الفرن والخبيز لأننا نقدم لها الخبز جاهزا بتراب الفلوس..

وحرام أن نسمى الاستيراد بدون عملة تجارة ، لأنه فى الحقيقة ضربة قاضية للجنيه المصرى ، لأن الذى يرخص الجنيه هو التاجر الذى يشترى العملة الأجنبية بأى ثمن من المصريين الغلابة الذين يعملون فى الخارج ، وهم يرحبون بزيادة قرشين أو ثلاثة فى ثمن الجنيه لزيادة المدخر المتواضع.

كل ذلك حرام..

لأن الذى يدفع ثمن هذا التخبط كله وذلك «العك» كله هو الجنيه المصرى ، ذلك العزيز الذى يذله قومه.

ولا أنسى عمق الألم الذى شعرت به وأنا أسمع سيدة مصرية تقول: شوفوا لنا ريالات أو دولارات بأى ثمن ، ادفعوا أى حاجة يطلبوها.. عاوزين نجح عاوزين نحج ونزور. حج غير مبرور يا ست هانم..

وتحية لك يا أحسن عملة فى الدنيا ، يا أعز صديق لنا فى هذه الحياة، أيها الجنيه المصرى المحترم الذى يتعاون الجميع على إذلالك، ولكنك لازلت عزيزا فى نفسك وفى بلدك مصر ، أنت أقوى بكثير من أى عملة فى بلادها..

وكل ذنبك أيها العزيز أننا نحن أصحابك! . □